

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد سعيد الشريدة
وعضوية القضاة السادة
فهد المشاقبة ، يوسف ذيابات ، غريب الخطيب ، محمد البدور

المميز : مدعي عام الجمارك بالإضافة لوظيفته .

المميز ضده :

وكيله المحامي

بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٦ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجمارك
الاستئنافية في الدعوى الجزائية رقم ٢٠١٢/٢٠٤ تاريخ ٢٠١٢/١١/٢٩ المتضمن رد
الاستئناف وتأييد قرار محكمة الجمارك الابتدائية رقم ٢٠١٢/١٢ تاريخ ٢٠١٢/٣/٢٨
القاضي : (بإسقاط دعوى الحق العام عن الظنين المعترض
لنقادم وعدم إلزامه بالتعويضات المدنية) وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

وتلخص أسباب التمييز فيما يأتي :

١. أخطأت محكمة القرار المميز وجاء قرارها متناقضاً عندما خلصت إلى أن
هناك قضية تحقيقية متعلقة بالمميز ضده ومن ثم اعتبرت أوراق القضية
التحقيقية غير مرتبة .
٢. أخطأت المحكمة مصدرة القرار المميز فيما ذهبت إليه من انه لا يمكن
اعتبار الإجراءات التي تمت من قبل مدعي عام الجمارك إجراءات قاطعة
للنقادم بالرغم من وضوح الإجراءات التي تشير إلى وجود قضية تحقيقية
متعلقة في المميز ضده .
٣. أخطأت محكمة القرار المميز بالنفاتها عن أن وجود نقص في الإجراءات

أو أن هنالك إجراء شابه عيب لا يعدم وجود قضية تحقيقية متعلقة في المميز ضده .

لهذه الأسباب طلب المميز قبول تمييزه شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن وقائع هذه القضية تتلخص في :

بتاريخ ١٤/١٢/٢٠٠٦ أحالت النيابة العامة الجمركية الأظناء :

-١

-٢

-٣

إلى محكمة الجمارك البدائية لمحاكمتهم عن جرم تهريب محتويات البيان المزور رقم ٢٠٠٣/٧/١٨٢ تاريخ ٢٩/٥/٢٠٠٣ ومحتوياته ذنبه تريلا بجوانب حديد رقم شاصي ٢٨٧٨ خلافاً لأحكام المادتين ٢٠٣ و ٢٠٤ من قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ والمادة ٣٩/ب من قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ٦ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته سنداً إلى الوقائع التي أوردتها بقرار الظن .

نظرت محكمة الجمارك البدائية الدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي فيها أصدرت بتاريخ ٢١/٢/٢٠٠٧ قراراً في القضية الجزائية رقم ٢٠٠٦/٥٤٩ يتضمن إدانة الأظناء بالجرائم المسندة إليهم وعملاً بالمادة ٢٠٦ من قانون الجمارك والمادة ٣٥/ب من قانون الضريبة العامة على المبيعات والحكم عليهم بمايلي :

١- غرامة (٥٠) ديناراً والرسوم كغرامة جزائية عن جرم التهريب لدائرة الجمارك .

٢- غرامة (٢٠٠) ديناراً والرسوم كغرامة جزائية عن جرم التهريب من الضريبة العامة على المبيعات .

٣- غرامة (٢٢٥٠) ديناراً بالتكافل والتضامن تعويضاً مدنياً لدائرة الجمارك .

٤- غرامة (٣١٦٨) ديناراً بالتكافل والتضامن تعويضاً مدنياً لدائرة الضريبة العامة على المبيعات .

٥- الحكم عليهم بمبلغ (١٠١٢٥) ديناراً بدل مصادرة المهربات عملاً بالفقرة (ج) من المادة ٢٠٦ من قانون الجمارك لعدم حجزها .

لم يرتضِ الظنين محمد يوسف حسن أبو حطب بهذا القرار فتقدم بالاعتراض عليه وبنتيجة المحاكمة أمام محكمة الجمارك البدائية بعد الاعتراض أصدرت قرارها رقم ٢٠١٠/٧١٦ تاريخ ٢٠١١/٤/١١ والمتضمن إسقاط دعوى الحق العام عن الظنين المعارض للتقادم وتبعاً لذلك عدم إلزامه بالتعويضات المدنية لعله أنها تدور وجوداً وعدمًا مع دعوى الحق العام بدلالة المادة ٣٣٩ من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي نصت على أنه تسقط دعوى الحق العام ودعوى الحق الشخصي في الجنحة بانقضاء ثلاث سنوات .

لم يرتضِ مدعي عام الجمارك بهذا القرار فطعن فيه استئنافاً .

وبتاريخ ٢٠١١/١١/٢٢ أصدرت محكمة الجمارك الاستئنافية قراراً في القضية الجزائية رقم ٢٠١١/١٨٨ والمتضمن فسخ القرار المستأنف وإعادة الأوراق إلى مصدرها للسير في الدعوى على ضوء ما بيناه .

لدى إعادة القضية إلى محكمة الجمارك البدائية سجلت مجدداً تحت الرقم ٢٠١٢/١٢ وبعد اتباع الفسخ واستكمال إجراءات التقاضي فيها أصدرت المحكمة قرارها بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٨ والمتضمن إسقاط دعوى الحق العام عن الظنين المعارض للتقادم وتبعاً لذلك عدم إلزامه بالتعويضات المدنية لعله أنها تدور وجوداً وعدمًا مع دعوى الحق العام بدلالة المادة ٣٣٩ من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

لم يرتضِ مدعي عام الجمارك بهذا القرار فطعن فيه استئنافاً .

وبتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٩ أصدرت محكمة الجمارك الاستئنافية قراراً في القضية الجزائية رقم ٢٠١٢/٢٠٤ يتضمن رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

لم يرضَ مدعي عام الجمارك بهذا القرار فطعن فيه بهذا التمييز .

ورداً على أسباب التمييز :

وعن أسباب التمييز كافة ومفادها تخطئة المحكمة مصدرة القرار حيث جاء قرارها متناقضاً وأنه لا يمكن اعتبار الإجراءات التي تمت من قبل مدعي عام الجمارك إجراءات قاطعة للتقادم وأن وجود نقص في الإجراءات أو أن هنالك إجراء شابه عيب لا يقدم وجود قضية تحقيقية متعلقة بالتمييز ضده .

وفي هذا نجد إن ما يستفاد من أحكام المادة ٣٤٩/٣/أ من قانون أصول المحاكمات الجزائية أن إجراءات التحقيق وإجراءات الدعوى الصادرة عن السلطة المختصة بالجريمة ذاتها تقطع التقادم .

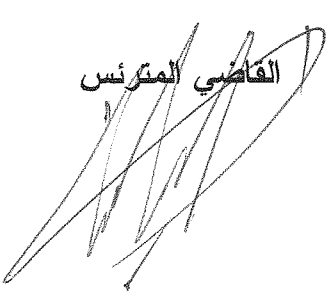
وحيث نجد إن المدعي العام وبتاريخ ٣١/١/٢٠٠٥ قرر ضم القضايا التحقيقية أرقام ٢٠٠٣/٥٥ و ٢٠٠٣/٥٦ و ٢٠٠٣/٦٢ إلى القضية التحقيقية رقم ٢٠٠٣/٥١ وبتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩ هو جزء من هذه التحقيقات .

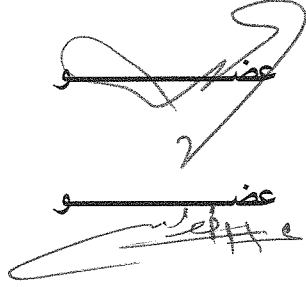
وحيث نجد إن محكمة الجمارك الاستئنافية لم تبدِ رأياً ولم تعالج في قرارها محل الطعن فيما إذا ضم القضايا التحقيقية المشار إليها إلى القضية رقم ٢٠٠٣/٥١ وإن الإجراءات التي تمت في هذه القضية تقطع التقادم أم لا إعمالاً لنص المادة ٣٤٩/٣/أ من قانون أصول المحاكمات الجزائية وبالتالي هل تكون الدعوى مقدمة قبل إنهاء مدة التقادم المنصوص عليها في المادة ٢٤٧ من قانون الجمارك أم لا .


وحيث إن الفصل في هذه الأسباب ضروري للفصل في الدعوى حتى تتمكن محكمتنا من بسط رقابتها على القرار المطعون فيه ومعالجة أسباب الطعن المائل على ضوء ذلك الأمر الذي يتعين معه نقض القرار محل الطعن لورود هذه الأسباب عليه .

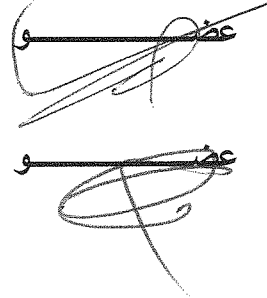
لهذا نقرر نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء
المقتضى القانون وإصدار القرار المناسب .

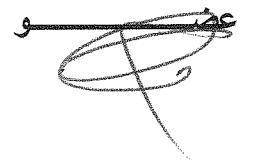
قراراً صدر بتاريخ ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٠١٣/٤/٧ م

القاضي المتروك


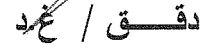
عضو


عضو


عضو


عضو


رئيس الديوان


دقق / غد




lawpedia.jo